المجتمع المدني: مقاربة نظرية
دراسة سوسيولوجية للمجتمع المدني المغربي

أ. محمد بوست

(جامعة محمد الخامس بالرباط– المغرب الاقصى)

ملخص:

نهدف من خلال هذا المقال دراسة مفهوم المجتمع المدني من الناحية النظرية، وفهم السيرورات الاجتماعية، السياسية والثقافية التي أدت إلى تشكل المجتمع المدني المغربي، الشيء الذي حتم علينا مناقشة المفهوم وظروف نشأته وتطوره، والبحث في الأسباب والعوامل التي أدت بالمجتمعات إلى التفكير في خلق إطار تنتظم داخله. وبذلك فمقاربة مفهوم المجتمع المدني سوسيولوجيا يعد أمرا ضروريا لفهم السياق العام الذي تمخضت عنه فكرة ميلاد المجتمع المدني، والسيرورة التي عرفها في الواقع العربي مع الأخذ بعين الاعتبار كونية المفهوم، بهدف توطينه داخل السياق الاجتماعي المغربي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنظيم، السوسيولوجيا، المجتمع المغربي.

Abstract :

In this article, we aim to study the concept of civil society in theory, and to understand the social, political and cultural processes that led to the formation of Moroccan civil society, And understanding the social, political and cultural processes that led to the formation of Moroccan civil society .What we must discuss the concept and conditions of its inception and development, And research into the causes and factors that led societies to think about creating a framework that is organized within them.

Keywords : society civil, organization, sociology, Moroccan society**.**

تقديم

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم المتسمة بالتعقيد المعرفي والمنهجي الذي ينزله منزلة المفاهيم الصعبة الاحاطة بها، من حيث اعتباره يندرج في سياقات يتداخل ضمنها المعرفي والفلسفي والسياسي والقانوني والايديولوجي. وهي المقاربات والسياقات التي تلزم الوعي والاحاطة بمضامينها معرفيا وإجرائيا للتمكن من ضبط المفهوم وتحديده عن المفاهيم الأخرى القريبة منه والمرتبطة به (الجمعيات، المنظمات الغير الحكومية، القطاع الثالث). ومن أجل فهم أعمق لمفهوم المجتمع المدني فلابد الاحاطة به من الناحية النظرية وبالدراسة السوسيولوجية بشكل أخص للوقوف على التقاطعات المعرفية التي ستمكننا في الأخير من تحديد الخصائص العامة المحددة للمفهوم.

إن أهمية مفهوم المجتمع المدني العلمية تجعل من حقنا التساؤل حول مسارات التطور التي انتقل عبرها والدلالات المختلفة التي أعطيت له، والسيرورة التاريخية التي أحاطت بتكوينه وعلاقته بالمفاهيم الأخرى مثل الدولة،

الديمقراطية والحكامة. مع المساءلة لمدى تجسيد هذا المفهوم لواقع المجتمعات العربية، والواقع الراهن للمجتمع المغربي على وجه الخصوص. فما هو المجتمع المدني؟ كيف تناولت الدراسات السوسيولوجية مفهوم المجتمع المدني؟ وكيف يمكن تحديد معالم المجتمع المدني في التجربة المغربية المعاصرة؟ لنتسأل عن كيف يمكن تحديد المجتمع المدني في السياق المغاربي والمغربي تحديدا؟

أولا: المجتمع المدني إبستمولوجية المفهوم

لقد تعددت المداخل والمقاربات حول مفهوم المجتمع المدني نتيجة اختلاف المدارس والخلفيات العلمية والايديولوجيا للمهتمين بالمفهوم، إذ اعتبره الفلاسفة التنويريين مفهوما مرادفا للعقد الاجتماعي ويتعارض مع مجتمع الحالة الطبيعية من جهة، ومع المجتمع الديني من جهة ثانية. غير أن أفلاطون الذي يعد أول من عبر عن توجه النظرية السياسية نحو الحياة العامة الشاملة لأي مجتمع أخلاقي، وقد كشف نقط قوة المجتمع المدني المنظم على أساس مشروع أخلاقي (جون إهرنبرغ. 1999: 31). وقد شكلت أولويته للمعرفة والسلطة السياسيتين في نظرية المجتمع المدني. وبذلك فإن مفهوم المجتمع المدني تناوله فلاسفة ومفكرون بداية مع أفلاطون ثم أرسطو الذي يعود له في الأصل كمرادف للمجتمع السياسي (Yves Alpe et autres. 2005 : 240) مرورا بفلاسفة عصر الأنوار مع كل من هوبز وجون لوك ومونتيسكيوا ورسو وسيبنوزا وغيرهم، وصولا إلى هيغل، ماركس، توكفيل وغرامشي.

إن التبلور الزمني لمفهوم المجتمع المدني ارتبط بالتجربة التاريخية التي مر منها المجتمع الأوربي خلال القرنين 17 و18، في إطار نظرية العقد الاجتماعي مع كل من الفلاسفة أمثال توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو، للتأسيس النظري الذي مؤداه الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدني أو السياسي (بشارة عزمي، 1998: 99). إذ ربط توماس هوبز وجود المجتمع المدني بوجود المجتمع السياسي، وبوجود الدولة وبشرط أولوية المصلحة العامة وبذلك فالمجتمع المدني إنما يتشكل ويصان بفضل سلطة الدولة (جون إهرنبرغ 1999: 157). في حين يذهب جون لوك باعتباره المجتمع المدني، مستقلا افتراضيا عن الإطار السلوكي المتمثل في أجهزة الدولة، ولكنه لا يلغيها، أي أن المجتمع المدني لا يلغي الدولة كإطار تنظيمي، وأن الدولة هي الأخرة لا تلغي المجتمع المدني (صالح السنوسي 2011: 22). أما جان جاك روسو (1712-1788) يعتبر أن الهدف من المجتمع المدني هو حماية حقوق وحرية ومصالح الجميع أفراد وجماعات إلى غاية تحقيق الأمن والسلم الاجتماعيين. لقد أجمع فلاسفة العقد الاجتماعي الذين سبقوا الثورة الفرنسية على أن المجتمع المدني، ما هو إلا ثمرة تعاقد الأفراد وأن الدولة هي الضامنة لاستمراريته. غير أن هذا التوافق سيعرف تغيرات كبيرة بعد الثورة الفرنسية، بإضافة الاقتصاد كمحدد لتحديد المجتمع المدني.

في مقابل ما سبق، سيعرف مفهوم المجتمع المدني وضوحا أكثر مع أعلام الأطروحة الجدلية في شقيها المثالي والمادي (محمد سلام شكري 2008: 27) سواء مع هيجل، ماركس، فيرغسون، غرامشي. **فهيغل** صاحب كتاب "

فلسفة الحق"[1] الذي يعتبره عبد الله العروي نقطة الالتقاء والتحول بين القديم والحديث (عبد الله العروي 9، 2009: 42). يحدد المجتمع المدني بالحيز الاجتماعي والاخلاقي الواقع بين العائلة والدولة (رحمة بورقية ،2004: 80). وعلى أنه مجال إشباع الرغبات والحاجات من خلال العمل إنه مجال يؤطره الحق. إذن فالمجتمع المدني بالنسبة لهيغل ليس في تناقض مع الدولة ولكنه جزء منها ولا يمكن أن يوجد من دونها (Sudipta Kaviraj and Sunil khilnani, 2001. 24) وبتعبير دقيق وأوضح فالمجتمع المدني هو مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس والأفراد فيما بينهم، وتضمن تعاونهم واعتماد بعضهم على البعض الأخر (عبد الله موسى، 2009: 120). فهذا التعريف يبرز أن هذه الروابط التي تنتظم في إطارها شبكة من العلاقات والممارسات بين الأفراد ويحدث ذلك بصورة دينامية من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل داخل المجتمع. ونخلص من خلال كل ما سبق أن هيغل يعد أول من ميز بين " المجتمع المدني" و"المجتمع السياسي" ليؤثر هذا الطرح على مختلف الأطروحات الحديثة المرتبطة بعلاقة الدولة والمجتمع المدني.

أما بخصوص **أدم فيرغسون**[2] الذي يعد أحد مفكري عصر التنوير في القرن 18، فقد اعتبر المجتمع المدني بأنه شرط طبيعي للتطور الأخلاقي والتقدم العقلي (جون إهرنبرغ 1999: 183). واعتبر وجود الحركة الجمعوية في المجتمع أحسن أداة ضد الاستبداد بالحكم (رحمة بورقية. 2004 : 81) ، ليصبح بذلك المجتمع المدني الذي يتبلور في الحركة الجمعوية وسيلة للتغلب على سلطة الاستبداد وقناة للانتقال نحو الديمقراطية.

إذا كان آدم فرغسون رأى في المجتمع المدني أداة للحد من استبداد السلطة **فكارل ماركس** يرى مثل هيغل أن المجتمع المدني هو مجال التضارب وتصارع المصالح (**Mary Kaldor :**2003,8) معتبرا في ذات السياق أن المجتمع المدني هو فضاء الصراع الطبقي حول وسائل الانتاج، وبالتالي فهو يشمل مكونات البنية التحتية. ويبقى المجتمع المدني حسب ماركس مرهون بالقدرة على التمييز والتجريد بين المجتمع والدولة المبنية على قدرة المجتمع على إعادة إنتاج نفسه من دون تدخل الدولة (بشارة عزمي ،1998: 252). كما زاوج في الإشارة إلى العلاقة بينه وبين البرجوازية، ورؤيته إلى أن المجتمع المدني بالارتباط برؤيته الاقتصادية الرافضة للرأسمالية.

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم **أنتونيو غرامشي** المفكر الشيوعي الإيطالي الذي اعتبر أن المجتمع المدني فضاء للصراع حول الهيمنة الايديولوجية، يلعب فيه المثقف العضوي دورا محوريا، وهو بخلاف ماركس قد جعل المجتمع المدني مكونا من مكونات البنية الفوقية، وقد استعمله غرامشي لتحليل دور الحركات الشيوعية كآلية نظرية في مواجهة

---

[1] - لفهم الفكر الهيغلي يمكن العودة إلى ما ورد في تقديم كتابه فلسفة الحق، حيث يناقش العناصر الفلسفية عامة للفرد والمجتمع المدني والدولة السياسية. وإلى جانب ما سبق يمكن الاطلاع على:

– TAYlOR charles (1979)، hegel and Modern society. Cambridge.

- TAYLOR. Charles (1975), hegal, cambridge.

[2] - للتوسع في فكر فرغسون يمكن الاطلاع على:

- **ADAM B. selgman (1992),** THE IDEA OF CIVIL SOCIETY. NEW YORK : FREE PRESS (17) MAXWELLAN. CANADA.

- ADAM FERGUSON (1767). ESSAY ON THE HISTORY OF CIVIL SOCIETY.

الأنظمة الشمولية[3]. وبذلك فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين أو مجموع المؤسسات التي تعمل على انبثاق وتوطيد ما اسماه بالهيمنة الأيديولوجية (J. Plachne. 2007 : 11)، التي يمكن أن تشمل النقابات والمدرسة والإعلام. ومهماته تختلف عن وظائف الدولة وعن المجتمع السياسي (George Hoare et Nathan sperber, 2013: 46)ومن هذا المنطلق فقد شكلت الفكرة الأساسية لتصور غرامشي حول مفهوم المجتمع المدني باعتباره مجالا للتنافس والصراع الأيديولوجي لا التنافس الاقتصادي، بخلاف النماذج التحليلية التي تبناها كل من هيغل وماركس. ليشكل بهذا فكر غرامشي دورا محوريا في تأجيج النقاش حول مفهوم المجتمع المدني.

وبذلك فمفهوم المجتمع المدني هو مفهوم غير متجانس، ويتضمن عناصر الاختلاف حول ماذا يعنيه هذا المفهوم على وجه التحديد(Keane John, 2003. P. 36) ، غير أن ذلك لن يمنعنا من الوقوف من خلال ما سبق على بعض الاستنتاجات مفادها أن المجتمع المدني مرتبط دائما بالمسافة القائمة بين الأسرة والدولة، ويشتغل على تأمين الحقوق الأساسية للمواطنين، وهي نفس القيمة المحورية لدى هوبز، لوك، وهيغل. كما أن المجتمع المدني لا يمكن استيعابه بمعزل عن مفهوم الدولة، وأن الجماعات الاجتماعية هي التي تحدد وتشكل ملامح وحدود المجتمع المدني، الذي يتغير ويتطور من مرحلة زمنية إلى أخرى. ويتضح من خلال هذه الاستنتاجات أن تشكيل فعاليات المجتمع المدني تتأسس من خلال مجموع إرادات الأفراد وسعيهم لتحقيق طموحاتهم وغايتهم ومطالبهم.

وعلى غرار ما سبق، يحدد مايكل إدواردز المجتمع المدني بكل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني بتقديم الخدمات أو الدعم التعليم المستقل أو التأثير في السياسات العامة. ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلا يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات، أو الممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها (مايكل إدواردز، 2015: 192) إن هذا التعريف وكل التعاريف والاستنتاجات السابقة تبسط من التعقيدات التي يطرحها هذا المفهوم، إذا يشكل التطوع كمحدد من محددات رئيسية في ضبط مفهوم المجتمع المدني. وبكونه هيئة وتنظيم وسطي بين الدولة والمجتمع، أو باعتباره مجموع المؤسسات والتنظيمات التي تستهدف الحد من تعسف الدولة وتسلطها (محمد سبيلا ،2001: 75). وبالتالي فإن مكونات المجتمع المدني هي المكونات الاجتماعية العامة في تقسيمها الثنائي المتعارف عليه في الادبيات السوسيولوجية والتي تقسم هذا المجتمع إلى مكونات أولية وعضوية أو إلى حد ما عفوية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والمستوى الثاني هو المكونات التي ترتبط بالإرادة وبالتطوع ومنها المجتمع المدني.

ثالثا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي

[3] - للتوسع في هذه الفكرة يمكن الاطلاع على:

- **Mengotti Catrina (1998),** CIVIL SOCIETY IN THE LATIN AMERICAN.CENTRE FOR STUDY OF DEMOCRACY. LONDON.

إن مفهوم المجتمع المدني ارتسم لدى النخبة المثقفة العربية أمثال محمد عابد الجابري وعزمي بشارة، فتحديدهم لمفهوم المجتمع المدني يثير الكثير من الاشكالات الابستمولوجية. بسبب الخصوصيات الثقافية والسياسية للمجتمعات العربية. غير أن تحديد الذي حدده به غرامشي والذي استعمله لتحليل دور الحركات الشيوعية في البلدان التي تنتمي إلى النماذج الديمقراطية هو الذي وظف في الأدبيات العربية (رحمة بورقية، 2004: 82). لكن دون فهم تحديد وتحليل مكوناته وأشكال الوساطة وأشكال تعبير المجتمع به عن ذاته. إلى جانب من يعتبر أن المجتمع المدني العربي يعيش أزمة ناشئة عن هيمنة الدولة والحاكم على المجتمع بتهميش مؤسساته وجمعياته[4]. وبالرغم من التحديات فقد حظي بالعديد من الدراسات والتعريفات المتباينة شكلا ومضمونا من جهة والمتشابهة والمتداخلة فيما بينها من جهة ثانية.

وفي هذا الصدد يحدده عزمي بشارة الذي يعد أحد المنظرين والدارسين لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، عبر مجموعة من الدراسات التي تناولت التأصيل، التدقيق، التأريخ لهذا المفهوم أبرزها " المجتمع المدني دراسة نقدية"، والتي قارب من خلالها صيرورة المجتمع المدني الممكنة عربيا، مركزا في ذلك على بعدين أساسين هما: البعد الأول مرتبط بالخير العام، و البعد الثاني بالديمقراطية، وبذلك يحسر المجتمع المدني في الوقت الراهن في المؤسسات والجمعيات والاتحادات خارج نطاق الدولة والاقتصاد، وهو في أخر تجلياته المؤسسات المجتمعية بشكلها المعاصر، وغايته توطيد المبادرات الاجتماعية الذاتية والمنظمات الغير الحكومية (NGO) والتنظيمات النسوية والبيئية (بشارة عزمي، 1998: 49. 59).

في مقابل ذلك، اعتبر محمد عابد الجابري أن مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي يشكل إشكالية في معناه الأبستمولوجي، إذ أن هذا المفهوم في أوربا الحديثة يعبر عن مضمون قائم محدد له، ويشكل إلى جانب مفاهيم كالعقد الاجتماعي حقوق الانسان عناصر في بنية فكرية متواصلة فيما يسمى بفكر النهضة والتنوير. كما يرى أن الحاجة للمجتمع المدني هي في حد ذاتها فشل النموذج المجتمعي من تنظيمات سواء منها دولة الحزب الوحيد أو دولة الملكيات المطلقة. محددا المجتمع المدني في الواقع العربي كمقابل لمجتمع العسكر ومجتمع القبيلة وبالتالي البحث عن مجتمع المؤسسات القائمة على الديمقراطية (محمد عابد الجابري، 1998: 40). مؤكدا بهذا أن مفهوم المجتمع المدني يختلف تحديده منٌ قطر إلى قطر نتيجة الخصوصية لكل مجال، بانتقاله مثلا من القبيلة إلى الطريقة الصوفية (المهدية، السنوسية) أو من الطائفة إلى الجمعيات أو النقابات على الطريقة الأوربية (محمد عابد الجابري، 1998: 41)، ليحدد في الأخير المجتمع المدني بأنه المنظمات المستقلة عن الدولة والتي تقوم بنوع من الخدمة إلى المجتمع ككل. وبذلك فشرط الاستقلالية عن الدولة يعد مكونا مهما في تحديد المفهوم، كما أنه قبل كل شيء مجتمع المدن وأن مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (محمد عابد الجابري، 1998:

---

[4] - للتوسع في هذه الفكرة راجع: حليم بركات (2000)، **المجتمع العربي في القرن العشرين**، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 923.

41). أي أنها مؤسسات إرادية وتطوعية ينتظم داخلها الأفراد لتدبير شؤون حياتهم في مختلف تجلياتها وأنها تنظيمات حرة ينخرطون فيها بشكل إرادي حر وينسحبون منها بنفس الشكل، كما وقف على مؤسسات المجتمع القروي وميزاها بكونها " طبيعية " وأن الفرد لا يحددها مسبقا وإنما الفرد يجد نفسه داخلها دون اختيار مسبق لها مثل الانتماء إلى القبيلة.

أما بخصوص الباحث العربي **أماني قنديل** فقد عرف هذا المفهوم في كتابه الموسوعة العربية للمجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وأنها غير ربحية، كما أنها تسعى إلى تحقيق المنافع والمصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإرادة السامية للاختلافات والتسامح وقبول الأخر (أماني قنديل، 2008 :74). فهذا التعريف إذن يوضح أهم الأفكار والمفاهيم والمقومات التي يتضمنها مفهوم المجتمع المدني، أبرزها الفعل الارادي التطوعي الحر، لذلك فهو يختلف عن الأسرة والقبيلة التي لا يكون للفرد فيها حق في اختيار عضويتها أو الانتماء إليها. وأن المجتمع المدني هو في الوقت ذاته القطاع المنظم من المجتمع ويضم قطاعات من المنظمات الغير الهادفة إلى الربح وهو بعد أساسي في التعريف. وإذا تم تحقيق أرباح من خلال خدمات أو أنشطة فإنها تصرف على المنظمة ومصاريفها وأنشطتها ولا يوزع بين أعضاء مكتبها. وأن هذه المنظمات تهدف إلى تحقيق النفع العام والمصلحة العامة سواء للمجتمع ككل أو تحقيق منافع لصالح بعض الفئات المهمشة في المجتمع. من التحديد السابق تبرز فكرة الفضاء العام كإطار متينا لتفسير الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في التغير الاجتماعي (مايكل إدواردز، 2015: 110).

وإلى جانب هذا التعريف المحدد للمفهوم، نجد سعد الدين إبراهيم يحدده في مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة (سعد إبراهيم، 1995: 12). هذه التنظيمات التي تضم أفراد وأعضاء اختاروا عضويتهم بمحض من إرادتهم. ليشتغلوا في الفضاء بين الأسرة والدولة واستقلالية عن الروابط العائلية وعن الدولة بكل مؤسساتها. ويتضمن استمرارية الاهتمام بالأبعاد الأخلاقية والقيمية حتى مع اختلاف الآراء والافكار وضرورة التوافق والادارة السلمية الاختلافات التي يمكن أن تنتج بين الأعضاء.

ومن التعاريف المتوافق حولها عن تحديد مفهوم المجتمع المدني العمل الذي أتى في إطار جهود بحثية عالمية تم فيه تمثيل مختلف الثقافات، وهو المشروع الذي تبنته جامعة جونز الأمريكية وخاصة مركز دراسات المجتمع المدني (أماني قنديل، 2008 :75). الذي حاول إيجاد توافق حول تحديد مفهوم محدد للمجتمع المدني سواء من خلال ملامح أو معايير رئيسية حددها في ستة ملامح أولها تنظيمي أي أنه يمثل القطاع المنظم داخل المجتمع، وثانيها محدد ومستقل عن الاجهزة الحكومية، ثالثها غير ربحي. المعيار الرابع بكونها تدير شؤونها من خلال أليات ذاتية محددة. خامسها تطوعية. والمعيار الأخير بكونها لا تسعى إلى السلطة وغير سياسية أي أنها لا تقوم بأي نشاط سياسي حزبي أو توظف في الحملات الانتخابية كما أنها لا تقوم بالوظائف الدينية.

ولتوضيح مفهوم المجتمع المدني والتقرب من معناه نتوقف عند تعريف الباحثة المغربية رحمة بورقية في مداخلة لها بعنوان " الإسلام والمجتمع المدني والديمقراطية"[5]، التي تعتبر أن مفهوم المجتمع المدني هو إنتاج مجتمع غربي إلى جانب مجموعة من المفاهيم المتداولة الأخرى كالنخبة، والطبقة. غير أن تحديد الباحثة لهذا المفهوم من خلال ملاءمته لواقع المجتمعات الاسلامية وتطبيق قراءته على المجتمع المغربي، إذ ترجع وجود المجتمع المدني في المغرب إلى سيرورتان الأولى ديناميكية داخلية بتحول التنظيمات الاجتماعية والوسائط بين الدولة والمجتمع، والثانية مرتبطة بالاستعمار والدور الذي لعبه في تفكيك الوسائط التقليدية ليفسح المجال لبروز وسائط جديدة تجلت في كل التنظيمات التي رافقت الحركة الوطنية (رحمة بورقية 2004: 87). لتخلص إلى أن المجتمع المدني في المغرب هو كباقي البلدان العربية يتمثل في التنظيمات غير الحكومية كالجمعيات المهنية والنقابات التي تعمل في مختلف المجالات الحقوقية والتنموية والنسائية والجهوية والثقافية بغية التعبير عن تطلعات مختلف الفئات التي تتكلم باسمها (رحمة بورقية، 2004 : 88).

من خلال كل ما سبق نخلص إلى أن انتقال توظيف مفهوم المجتمع المدني في المجال العربي جاء متأخرا، إذ اكتشفه المثقفون قبل السياسيون، الشيء الذي جعله يلقا رواجا كبيرا لدى النخب الثقافية العربية وتوظيفه وفق كل قطر عربي في سياق محلي ووطني خاص به، وهو ما سنحاول الاشتغال عليه في السياق المغربي.

رابعا: المجتمع المدني: بين التجربة المغربية وعلاقته بالدولة

يطرح موضوع المجتمع المدني في المغرب اليوم أسئلة مختلفة ومتداخلة، وربما النقاش المفتوح عن هذا الحدث المغربي، بمكوناته وعلاقته بالتنمية من جهة وبالدولة من جهة ثانية، حوافز تدعونا دوما لمعاينة نقدية للمجتمع المدني في المغرب. فالسؤال حول المجتمع المدني كسؤال يؤرق كل باحث منشغل بهذا الموضوع وتجلياته في الحاضر المغربي ومستقبله، هو بالذات ما يدعونا بشغف بالغ إلى الاهتمام بالموضوع، لذلك، سنحاول من خلال هذا المحور التوقف على الأسباب والعوامل التي عجلت بميلاد المجتمع المدني بالمغرب، التي تبقى في جوهرها نفس الأسباب والعوامل التي تنطبق على الوطن العربي نظرا لكون هذه الأقطاب تتقاطع في مجموعة من الخصائص التاريخية والسوسيوثقافية، لكن مع وجود بعض التمايزات من وطن إلى وطن، وبميزة أساسية طبعت تجربة ميلاد المجتمع المدني بالمغرب.

يتفق أغلب الباحثين أن بروز المجتمع المدني في المغرب ارتبط بالعقود الأخيرة من القرن الماضي، نتيجة مجموعة من التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وفي سياقات تاريخية وسوسيوسياسية معينة. إلى جانب مساهمة الدولة بجزء كبير في ذلك، متجاوزة سلطتها المجال السياسي لتقتحم المجتمع المدني من خلال إنشاء جمعيات موالية لسياستها (عائشة بلعربي 1995: 15). إضافة إلى توجهها نحو اللامركزية بإشراك التنظيمات المحلية في تدبير الشأن المحلي لتأطير السكان في عمليات التنمية. كما شكل تخلي الدولة عن تلبية كل حاجات المجتمع وتراجع أدوارها، بعد

[5] - مداخلة في ندوة تحث عنوان " المجتمع المدني في البلدان الإسلامية" المنظمة من قبل كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط أيام 15-17 فبراير 2000.

سياسات التقويم الهيكلي وما ترتب عنها من ضرورة الانخراط في تدبير الحياة الاجتماعية عبر تأسيس جمعيات وتنظيمات تتكلف بجزء من الشأن العام لتجاوز الأزمة المجتمعية، كما تشير إلى ذلك الباحثة فاطمة المرنيسي في دراسة رصينة لها بعنوان " المنظمات الغير الحكومية القروية بالأطلس المتوسط " أن النقد لا يجب أن يتجه للدولة وأدائها وحدها، بقدر ما أن المواطن يتحمل مسؤولياته في تدبير شؤونه، لأنه أصبح اتكاليا على الدولة، في حين أن تاريخ أجدادنا يتعبأون وينتظمون ويبادرون في استقلال عن الدولة- (Fatima Mernissi. 2003 : 56) هذا من جهة ثانية.

ونحن نباشر التعاطي والنبش في العوامل التي أدت إلى تشكل المجتمع المدني لمسنا أن التحولات التي مست مختلف التنظيمات الاجتماعية التي كانت تلعب دور الوساطة ما بين الدولة والمجتمع، كفئة الزوايا والأشراف والقواد والزعماء في البوادي (رحمة بورقية، 2004: 87)، أدت هي الأخرى لتنعش الحركة الجمعوية بفعل تزايد فئة المتعلمين، وسيرورات التغير الاجتماعي وتكوين نخب جديدة قادرة على الدفاع عن حقوق المواطن لتنخرط في الدينامية الجمعوية وتساهم بجزء كبير توسع المجتمع المدني والجمعيات على وجه التحديد.

فكل هذه العوامل الداخلية ساهمت بجزء إلى حد ما في بروز المجتمع المدني، إلا أن السياق الداخلي لم يكن كافيا لحدوث قفزة نوعية في مسار هذا الفعل المدني في بلادنا، لذلك فالمحددات والعوامل الخارجية كانت مساهمة بشكل من الاشكال في تعزيز هذه الحركية الجمعوية وفي هذا التزايد المستمر لتأسيس الجمعيات داخل المغرب، إذ تمثلت بشكل قوي في دور المنظمات الدولية (ONG) في تدعيم نفود الحركات الجمعوية للدفاع عن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان، والمواطنة، كما أن المنظمات الغير الحكومية الدولية أخدت على عاتقها مسؤولية الدفع بالتنظيمات الجمعوية للانخراط في استراتيجية تنموية وبشرية وحقوقية تجعل من أهدافها العمل عن قرب مع الساكنة المحلية، إلى جانب أن فعاليات المجتمع المدني أضحت اليوم مؤشرا ومقياس لتبرير الدعم المادي المقدم للمجتمعات في طريق النمو الشيء الذي أفرزت آليات لبروزه وعملت على تطويره.

بعد محاولتنا تسليط الضوء على بعض العوامل والملابسات السيوسيوتاريخية إلى جانب التوقف على بعض العوامل الخارجية التي أفرزت ميلاد المجتمع المدني، وما يمكن استخلاصه من خلال تتبع أهم المراحل التي قطعها مسار المجتمع المدني بالمغرب لابد من رصد مختلف جوانب النجاح والقصور في هاته التجربة وكذا اثاره على التنمية وعلى المجتمع نظرا للأدوار الي يضطلع بها، إلى جانب الانتشار الكبير لاستعمالاته في الآونة الأخيرة، سواء في وسائل الأعلام وخطابات الأحزاب السياسية وحتى في خطابات المثقف اليوم في المجتمع إلى جانب الخطابات الحكومية والفاعلين السياسيين، هذا التوسع في الاستعمال يحتم علينا الاستعانة بمفهوم دقيق ومضبوط يكون بعيد عن ما هو عام ومألوف.

خاتمة

مكنتنا القراءات السالفة لتشكل المجتمع المدني وجذوره التاريخية والنظرية، من الوقوف على خلاصات واستنتاجات مؤداها غنى التوظيفات النظرية لمفهوم المجتمع داخل أنساق علمية مختلفة، بداية مع فلاسفة العقد الاجتماعي (هوبز ولوك وروسو)، انتقالا إلى هيغل وتأثيره في ماركس وغرامشي. وبالرغم من هذا الغنى النظري، إلى أن الاختلافات تبقى حاضرة في كل تحديد لتعريف مفهوم المجتمع المدني لدى مختلف العلماء والباحثين سواء منهم الغربين أو النخبة المثقفة العربية. وبذلك فالمجتمع المدني كمفهوم يمكن فهمه من خلال السمات العامة المشتركة التالية: أولاها أن المجتمع المدني يتضمن القدرة على التنظيم الذاتي للمجتمع ومصالحه وانشغالاته المختلفة دون الحاجة إلى الدولة، غير أن هذه الحاجة ليست بالضرورة الابتعاد وإنما مساعدة هذا التنظيم على القيام بواجبه، وأن هذه المساعدة لا يلزم أن تفهم ككرم مادي أو معنوي بل كحق من حقوق المجتمع على الدولة. السمة الثانية أن المجتمع المدني عندما يتشكل يساهم في ترسيخ قيم التضامن والتعاون وهو شعار الجميع خاصة مع جميع الفئات الاجتماعية وهو مبدأ أساسي في علاقة المجتمع بذاته وبأفراده. ثالثا أن المجتمع المدني خاضع لقوانين تسيره وتسير الفاعلين به، كما أن للمجتمع المدني سلطة تجعل له من الامكانيات والوسائل التي يدافع بها وتكون له القدرة في المرافعة والمحاججة والتشاركية. رابعا وأخيرا. وهو أن المجتمع المدني نسق من المؤسسات والتنظيمات التي تعمل وفق إدارة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي عليها بين أفرادها.

المراجع

- **المراجع باللغة العربية**

- إبراهيم سعد (1995)، "**المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي**"، في كتاب جماعي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة. مركز ابن خلدون.
- إدواردز مايكل (2015)، **المجتمع المدني النظرية والممارسة**، ترجمة عبد الرحمان عبد القادر شاهين، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- إهرنبرغ جون (1999)، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بركات حليم (2000)، **المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، لبنان، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
- برنوصي عمر (2001)، **مفهوم المجتمع المدني، "بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة محاولة في التركيب**"، في مجلة فكر ونقد، السنة الرابعة العدد 37 مارس 2001. الدار البيضاء، دار النشر المغربية.
- بشارة عزمي، (1998)، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، بيروت، منشورات مركز الوحدة العربية.

- بلعربي عائشة (1995)، "الحركة النسائية والانتقال نحو الديمقراطية"، في كتاب: **النساء والمجتمع المدني في المغرب العربي**، مؤسسة فريدريك إيبرن الألمانية.
- بورقية رحمة (2004)، **مواقف قضايا المجتمع المغربي في محك التحول**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالمحمدية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح.
- الجابري محمد عابد (1998)، **المجتمع المدني: تساؤلات وأفاق، في كتاب وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي**، إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال.
- سبيلا محمد (2001)، **منظمات الشباب والمجتمع المدني، في مؤلف جماعي دار الشباب المغربية: الواقع والافاق**، منشورات الشعلة.
- السنوسي صالح (2011)، **إشكالية المجتمع المدني العربي: العصبة والسلطة والغرب**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
- شكري محمد سلام (2008)، **المجتمع المدني بين الواقع والأيديولوجيا، الكائن والممكن في المجال العربي**، ضمن "مجلة عالم الفكر "العدد 4 المجلد 36، الكويت، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- العروي عبد الله (2009)، **مفهوم الدولة**، الطبعة 9. الدار البيضاء. المركز الثقافي العربي.
- قنديل أماني (2008)، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- المريني فريد (2015)، **التحديث في التاريخ السياسي والاجتماعي المغربي، دراسة سوسيولوجية تاريخية**، المغرب، أفريقيا الشرق.
- موسى عبد الله (2009)، **الحقل الدلالي لمفهوم المجتمع المدني في فكر فريدريك هيغل**، في مجلة إضافات، العدد السابع، صيف2009.

- **المراجع باللغة الأجنبية**

- George Hoare et Nathan sperber (2013), introduction à Antonio gramsci, édition la découverte, paris.
- ISAGANI R. SERRANO (1992). Civil society in the assia- pacific region, civicus world alllince for citizen Partication.
- J. Plachne (2007), la société civile : un acteur historique de la gouvernance, édition charles léopold Mayer.
- Keane John. (2003), Global civil society? Cambridge, University Press, New york.
- Mary kaldor (2003), Global civil society, An Answer to war, polty Press, Usa.
- Mernissi Fatima (2003), ONG rurales du haut-Atlas : les Ait- débrouille, éd. Marsam-rabat.
- Michael w. Foley and Bob Edwards (1996), the Paradox of civil society, journal of democracy. Vol. 7, No. 3: pp 38-52
- Sudipta Kaviraj and Sunil khilnani (2001), civil society, History and Possibilities, éd. University Press, cambridge.